

أكد مدير عام الهيئة العامة للمعلومات المدنية مساعد العسوسي أن غنى الهيئة بالمعلومات الحديثة والدقيقة جعلها مقصدا ومرجعا لأصحاب القرار والمهتمين بالتخطيط الاقتصادي والاجتماعي في الكويت، وشدد العسوسي في حوار مع «الانباء» على أن الهيئة شريك فاعل في كل مشاريع الدولة وتدعم مختلف جهاتها ومؤسساتها كمتخذي القرار والمخططين ومنفذي المشاريع، موضحا أن مشروع نظم المعلومات الجغرافية إضافة نوعية لدور الهيئة ومن خلاله استطاعت أن تمد الجهات الحكومية الأخرى بخريطة الأساس لقراءة مخططات البنية التحتية. وأشار العسوسي إلى أن تطوير البنية التحتية للهيئة أولوية تمكنها من أداء دورها على الوجه الأمثل، لافتا إلى أن الهيئة أنجزت المرحلة الثانية من مشروع إعادة هندسة نظم المعلومات المدنية ومقبلة على المرحلة الثالثة منه، وبين أن الهيئة تنتظر مبادرات الجهات الحكومية للتوسع في استخدامات البطاقة الذكية وزيادة تطبيقاتها بما يعود بالنفع على المواطن والجهات المعنية. وإلى تفاصيل اللقاء:

حوار: أسامة دياب

## أكد أن غنى الهيئة بالمعلومات الحديثة والدقيقة جعلها مقصداً ومرجعاً لأصحاب القرار والمهتمين بالتخطيط الاقتصادي والاجتماعي العسوسي لـ «الأنباء»: طورنا البنية التحتية لـ «المعلومات المدنية» وأنجزنا المرحلة الثانية من هندسة نظم المعلومات ومقبلون على المرحلة الثالثة



### نظام المعلومات الجغرافية

قامت الهيئة العامة للمعلومات المدنية بصفتها الجهة المعنية بتطبيق نظام المعلومات المدنية للجهات الحكومية في الكويت، بربط المعلومات المدنية للسكان والخدمات العاملة في الكويت مع عناوينهم. لقد قامت الهيئة العامة للمعلومات المدنية بعمل حصر شامل لجميع المباني المشيدة على مختلف أراضي الكويت كما عملت على اعطاء هوية مميزة لكل مبنى وذلك من خلال تركيب الرقم الألي على كل مبنى، حيث يعتبر هذا الرقم عن هوية وحيدة ومتميزة لكل مبنى على مستوى الدولة.

### دور متميز

إن واقع غنى الهيئة العامة للمعلومات المدنية بالمعلومات الحديثة والدقيقة جعل منها مقصدا ومرجعاً لأصحاب القرار والمهتمين بالتخطيط الاقتصادي والاجتماعي للاستفادة منها كبنك للمعلومات. ومن منطلق حرص الهيئة على المساهمة في تحقيق رؤى صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد في جعل الكويت مركزاً مالياً وتجارياً عالمياً مرموقاً، فقد عملت الهيئة العامة للمعلومات المدنية على تطوير نظم المعلومات الجغرافية (GIS) لتمتكن الهيئة من أداء دورها بشكل متميز باستخدام أفضل التقنيات وأحدثها واعتماداً الى على الدعم الفني والخراطة الجغرافية وما تحتوي عليه من مواقع وبيانات للمباني والجهات الموجودة في نظام المعلومات المدنية وتوظيف استخدام الوحدات في الكويت سواء كانت سكنية أو تجارية أو حكومية.

### جديد العناوين والوصول إليها

إن الهدف من المشروع هو تبسيط فكرة العنوان وتسهيل الوصول اليه، لذلك عملت الهيئة على الاستفادة من مشروع الرقم الألي واستثماره في موقع الهيئة لنظم المعلومات الجغرافية (GIS) والذي يوفر سهولة تحديد العناوين ضمن الكويت وذلك من خلال إتاحة إمكانية البحث عن أي عنوان في الكويت بطرق متعددة والتي تمثل طرق استخدام العنوان في الكويت كاستخدام اسم المنطقة، القطعة، الشارع، المبنى أو استخدام الرقم البطاقة الذكية. إن كل هذه الأليات تهدف الى تحديد العنوان واستخدامه للاستدلال عليه وتحديد أفضل طريق للوصول اليه أو مشاركته مع الغير للاستدلال والوصول اليه. يمكن استخدام موقع الهيئة للمعلومات الجغرافية من خلال الرابط التالي: <http://paci.gov.kw>.

الانطلاق اكبر قدرة أفضل في الأداء وسيسوع تقديم الخدمات الفنية.

كم عدد أجهزة تسليم البطاقة الذكية المتوفرة لدى الهيئة؟

● لدينا 50 جهازاً لتسليم البطاقة الذكية بالإضافة إلى خطة للتوسع على مستوى التوزيع الجغرافي من 15 إلى 20 جهازاً في كل محافظة تأتي ضمن الاحتياجات المستقبلية للهيئة.

ما آخر أخبار البطاقة الذكية للوافدين العاملين بالقطاع الأهلي؟

● الهيئة العامة للمعلومات المدنية انتهجت المرحلة في إصدار وتوزيع البطاقة الذكية، فبعد أن أنجزنا في المرحلة الأولى توزيعها على المواطنين وفي المرحلة الثانية من تعاملون معاملة الكويتي والخليجيين وفي المرحلة الثالثة معاملة الوافدين العاملين في القطاع الحكومي، تعكف الهيئة الآن على دراسة تحديد آلية لإصدار البطاقة الذكية للوافدين العاملين في القطاع الأهلي أو حاملي المادة 18 من مواد الإقامة، ونظراً لأنهم الشريحة الكبرى من الوافدين فسيتم تقسيمهم إلى شرائح أو فئات أقل، وبالتالي توصلنا من خلال الدراسة الميدانية إلى أن إصدار البطاقة الذكية للعاملين في القطاع الأهلي المادة 18 سيكون من خلال التوزيع الجغرافي لهذه الفئة، والبدء بالمحافظات الأقل كثافة مثل مبارك الكبير والعاصمة.

أسما المحافظات التي يزيد تعداد العمالة الوافدة فيها على 200 ألف فسيتم تقسيمها إلى شرائح أصغر على حسب المناطق الداخلية في كل محافظة. ولما كانت أنظمة الهيئة تتعامل مع الوافدين كشريحة واحدة ولذلك نعمل الآن على تعديل عدد من المسائل الفنية ومنها برمجة برامج الهيئة للتعامل مع الوافدين على حسب التوزيع الجغرافي، بحيث يعسل النظام تلقائياً على اختيار قاطني المحافظات من الشرائح المحددة ويحولهم لبطاقات ذكية، بالإضافة إلى عدد من التفاصيل الفنية مثل دخول قاطن جديد للمنطقة أو خروج آخر بعد إصدار البطاقة الذكية له، وقراباً جداً إن شاء الله سنعلن عن موعد البدء في إصدار البطاقات الذكية للعاملين في القطاع الأهلي.

وما معايير في التعرف على مدى رضا الجمهور عن الخدمات التي تقدمها الهيئة؟

● لدينا قنوات ثابتة لقباس رضا العملاء مثل الاستفتاء الدائم على موقع الهيئة، والاستعلام الصوتي ومركز خدمة العملاء، من خلال أسئلة يجب عنها زوار الموقع جغرافي، بمدى رضاهم عن الخدمات وأساليب حل المشكلات إن وجدت ونعمل على تطوير هذه الآلية في خدمة جديدة بحيث يكسون فيها مزيد من التفاصيل عن سبب عدم رضا المراجع عن الخدمة وأتابع هذا المنتج بنفسى للوصول إلى المستوى المأمول من الأداء.

ما طموحاتكم في المرحلة القادمة في ظل إدارتكم المميزة لها؟

● نعيش في عصر التكنولوجيا ونحرص على محاكاته والتواصل معه بنفس أسلوبيه وأدواته، ولذلك في عام 2007 قممت بتحديد مواطن الخلل وضعت رؤية لتطوير الهيئة، ولذلك وعندما طلب منا المشاورة في خطة التنمية عام 2008 وضعنا رؤيتنا التي تم تحديدها سلفاً، ولذلك تجد أن مشاريع الهيئة تحاكي احتياجات تطوير إدارات الهيئة وقطاعاتها مثل مشاريع تطوير الوثائق والطباعة المركزية وتحسين مستوى سرعة إنتاج البطاقة والإصدار الفوري لها ومشروع نظم المعلومات الجغرافية وتفعيل استخدام البطاقة الذكية في تعريف الهويات ولذلك لجأنا إلى التوقيع الإلكتروني لنمكن الجهات الحكومية من التعرف على هوية الأفراد المتعاملين مع الخدمات الإلكترونية الحكومية، ولذلك لجأنا لتطوير وتحديث البنية التحتية للهيئة وأنجزنا المرحلة الثانية والأصعب من إعادة هندسة نظم المعلومات المدنية ومقبلون على المرحلة الثالثة وهذا المشروع سيعطينا

طريق جهاز الآي باد للوصول، ناهيك عن أنه وسيلة متابعة أداء الموظفين ونسب وسرعة إنجاز المعاملات والمعلم ما كان في السابق يستغرق أياماً أصبح ينجز في ساعات. ومن خلال نظام نظم المعلومات الجغرافية استطاعت الهيئة أن تمد الجهات الحكومية الأخرى بخريطة الأساس لقراءة مخططات البنية التحتية وتم الاجتماع مع الكثير من هذه الجهات للبدء في تزويدهم بهذه الخدمة والآن فتحنا جبهة أخرى من خلال تقديم الخدمة للجمهور من خلال توفيرها للجمهور إما من خلال مستخدمي أجهزة الآي فون أو من خلال الإنترنت على موقع (GIS) والبحث ليس مقصوراً على العناوين الكاملة أو جزء منها فقط ولكن بالرقم الألي للتعرف أيضاً بالإضافة لتوافر البحث عن جهة أو جزء من اسمها وهذا يعتبر بنية تحتية لمستوى آخر من الخدمة على مستوى توصيل الخدمة للقطاع الخاص أو الحصول على بيانات الأنشطة التجارية حيث تبدأ المؤسسات والشركات في عرض الخدمات التي يقدمونها وليس فقط اسم المؤسسة والشركة.

ما آخر التطبيقات التي ستمت إضافتها للبطاقة الذكية؟

● صممنا البطاقة الذكية وفق أحدث التقنيات وبطاقات هائلة وننتظر مبادرة الجهات الحكومية للتوسع في استخداماتها من خلال زيادة التطبيقات المستخدمة مثل الملف الصحي والملف الدراسي والبوابة الإلكترونية لوزارة الداخلية، ونظراً لأنهم باعداد كبيرة تحتية ملائمة وأتاحت البطاقة وتنتظر المبادرات. وبخصوص الملف الصحي فيبدأ الموضوع بتحديد على مستوى دول مجلس التعاون وتم اعتماده حجم الملفي الصحي والبيانات وهناك تنسيق على مستوى وزارات الصحة ونحن بانتظار وصولهم لرؤية واضحة في هذا الأمر.

مشروع نظم المعلومات الجغرافية لم يكن وليد اللحظة ولكن من الواضح أنه يرتبط برؤية استراتيجية للهيئة وبنية تحتية مهدت الطريق له حدثنا عن تفاصيل هذه الرؤية ومحدداتها

● ففكر نظام المعلومات الجغرافية تقوم على الربط بين الخرائط والبيانات الموجودة في قواعد المعلومات وهذه التقنية في حد ذاتها موجودة إلا أن قوة النظام تعتمد على وضوح الرؤية ونجاحنا في تطبيق هذا المفهوم ومدى غنى المعلومات المتاحة وبالإضافة إلى مدى تفقك في هذه البيانات وشجاعتكم في عرضها للناس.

من العلوم إن لكل فرد رقماً مدياً قضي على مشكلة تشابه الأسماء، فأيضاً لكل مبنى رقم آلي للعنوان قضى على نفس المشكلة لأنه رقم يدل دالة قطعية غير قابلة للشك على موقع ما وليس موقعاً فقط ولكن لوحدة داخل مبنى أو قسمة زراعية أو صناعية أو شالية في العديد من الدول مؤجرة وكذلك الجهات سواء حكومية أو تابعة للقطاع الخاص أو مؤسسة نفع عام لها رقم مدني للجهة وبالتالي أصبح نظام المعلومات المدنية مكوناً من ثلاثة أرقام رقم مدني للفرد ورقم مدني للجهة ورقم آلي للعنوان والترابط بين هذه الأرقام جعل كل البيانات في الهيئة العامة للمعلومات المدنية لها مدلول مكاني أو جغرافي وبالتالي أصبح السهل البحث عن اسم شركة أو مؤسسة للوصول لموقعها لأن الرقم المدني للجهة مربوط بالرقم الألي للعنوان.

وجدير بالذكر أن نظام نظم المعلومات الجغرافية له عدة مكونات شق منه يتوافر للجمهور وآخر مقصور على الجهات الحكومية فقط ويلبي احتياجاتها، أما الشق المقدم للأفراد فيقتصر فقط على الجانب الخدمي. وبالتالي يتضح لنا ارتباط مشروع نظم المعلومات الجغرافية بالبطاقة الذكية والتي تحتوي على رقم آلي للعنوان ومرتبطة بمشروع تركيب لوحة الرقم الألي للعنوان على المباني والوحدات وتوفر نظام أو وسيلة يستخدمها الفرد العادي لاستخدام ما تم بناؤه في

طريق جهاز الآي باد للوصول، ناهيك عن أنه وسيلة متابعة أداء الموظفين ونسب وسرعة إنجاز المعاملات والمعلم ما كان في السابق يستغرق أياماً أصبح ينجز في ساعات.

ومن خلال نظام نظم المعلومات الجغرافية استطاعت الهيئة أن تمد الجهات الحكومية الأخرى بخريطة الأساس لقراءة مخططات البنية التحتية وتم الاجتماع مع الكثير من هذه الجهات للبدء في تزويدهم بهذه الخدمة والآن فتحنا جبهة أخرى من خلال تقديم الخدمة للجمهور من خلال توفيرها للجمهور إما من خلال مستخدمي أجهزة الآي فون أو من خلال الإنترنت على موقع (GIS) والبحث ليس مقصوراً على العناوين الكاملة أو جزء منها فقط ولكن بالرقم الألي للتعرف أيضاً بالإضافة لتوافر البحث عن جهة أو جزء من اسمها وهذا يعتبر بنية تحتية لمستوى آخر من الخدمة على مستوى توصيل الخدمة للقطاع الخاص أو الحصول على بيانات الأنشطة التجارية حيث تبدأ المؤسسات والشركات في عرض الخدمات التي يقدمونها وليس فقط اسم المؤسسة والشركة.

مشروع نظم المعلومات الجغرافية لم يكن وليد اللحظة ولكن من الواضح أنه يرتبط برؤية استراتيجية للهيئة وبنية تحتية مهدت الطريق له حدثنا عن تفاصيل هذه الرؤية ومحدداتها

● ففكر نظام المعلومات الجغرافية تقوم على الربط بين الخرائط والبيانات الموجودة في قواعد المعلومات وهذه التقنية في حد ذاتها موجودة إلا أن قوة النظام تعتمد على وضوح الرؤية ونجاحنا في تطبيق هذا المفهوم ومدى غنى المعلومات المتاحة وبالإضافة إلى مدى تفقك في هذه البيانات وشجاعتكم في عرضها للناس.

من العلوم إن لكل فرد رقماً مدياً قضي على مشكلة تشابه الأسماء، فأيضاً لكل مبنى رقم آلي للعنوان قضى على نفس المشكلة لأنه رقم يدل دالة قطعية غير قابلة للشك على موقع ما وليس موقعاً فقط ولكن لوحدة داخل مبنى أو قسمة زراعية أو صناعية أو شالية في العديد من الدول مؤجرة وكذلك الجهات سواء حكومية أو تابعة للقطاع الخاص أو مؤسسة نفع عام لها رقم مدني للجهة وبالتالي أصبح نظام المعلومات المدنية مكوناً من ثلاثة أرقام رقم مدني للفرد ورقم مدني للجهة ورقم آلي للعنوان والترابط بين هذه الأرقام جعل كل البيانات في الهيئة العامة للمعلومات المدنية لها مدلول مكاني أو جغرافي وبالتالي أصبح السهل البحث عن اسم شركة أو مؤسسة للوصول لموقعها لأن الرقم المدني للجهة مربوط بالرقم الألي للعنوان.

وجدير بالذكر أن نظام نظم المعلومات الجغرافية له عدة مكونات شق منه يتوافر للجمهور وآخر مقصور على الجهات الحكومية فقط ويلبي احتياجاتها، أما الشق المقدم للأفراد فيقتصر فقط على الجانب الخدمي. وبالتالي يتضح لنا ارتباط مشروع نظم المعلومات الجغرافية بالبطاقة الذكية والتي تحتوي على رقم آلي للعنوان ومرتبطة بمشروع تركيب لوحة الرقم الألي للعنوان على المباني والوحدات وتوفر نظام أو وسيلة يستخدمها الفرد العادي لاستخدام ما تم بناؤه في



هاني الشمري

مساعد العسوسي

● بداية أريد أن أوضح أن الهيئة هي رافد المعلومات الأساسي للحكومة بمختلف مؤسساتها على حسب ما جاء نص المذكرة الإيضاحية لقانون الهيئة باعتبارها إحدى الوسائل المهمة في إدارة الدولة والتخطيط مشاريعها بالإضافة إلى تزويد الجهات الحكومية بالمعلومات والإحصاءات اللازمة لأداء دورها وبالتالي مطلوب دائماً من الهيئة أن تكون على أعلى مستوى من الجهوزية التي تسمح لها بتقديم الخدمة المأمولة باستخدام أفضل التقنيات ليس فقط للمراجعين للحصول على البطاقة المدنية وذلك يعتبر الجزء اليسير والأصغر من عمل الهيئة ولكن دورها الأكبر والأكثر فاعلية يأتي من خلال دعم مختلف الجهات والمؤسسات على مستوى الدولة لمتخذي قرار والمخططين ومنفذي المشاريع ولذلك نجد أن الهيئة شريك فاعل في كل مشاريع الدولة بشتى أنواعها، فالوزارات المعنية أو الجهات الاستشارية المكلفة بدراسة مشروعات الدولة ومشاكلها الحالية سواء على صعيد الأزمة المروية أو مشاريع البنية التحتية، على سبيل المثال، تأتي للهيئة للحصول على البيانات والإحصاءات التي تمكنها من أداء دورها على الوجه الأكمل.

حققت الهيئة العامة للمعلومات المدنية قفزة نوعية منذ توليك مسؤوليتها، من وجهة نظرك ما أبرز نجاحات الهيئة في الفترة الماضية؟

● في الحقيقة هناك محطات بارزة من أهمها المراحل التي مسرت على إصدار البطاقة الذكية بتحدياتها الفنية في كل مرحلة من حيث الانتقال من فئة إلى فئة واستخدام أحدث الأجهزة التي تمكنا من التعامل مع شريحة أكبر من الفئات المستهدفة، وفيما يتعلق بنظام الوثائق تم إدخال أجهزة وأنظمة جديدة مكنت الهيئة من مسح الوثائق بشكل يومي دون أي تراكم، من المشروعات الناجحة منها مشروع استخدام أجهزة الإصدار الفوري للبطاقة



مساعد العسوسي في حوار مع الزميل أسامة دياب

● لكل عمل جاد سلسلة من التحديات، وفي الحقيقة أبرز التحديات التي تواجهنا في الهيئة تتلخص في أننا نعمل على أكثر من مشروع في آن واحد نظراً لأهمية هذه المشروعات وتكاملها ودعمها لمجالات عمل الهيئة وبالتالي نجد أن تشعب هذه المشروعات بتفاصيلها الفنية ومتابعتها الفنية والإدارية يعتبر تحد في ذاته من حيث القدرة على تنفيذها في الوقت المحدد سلفاً، وبالرغم من الضغوط التي تفرضها تلك التحديات إلا أن لها متعة لا تضاهيها متعة بعد الإنجاز وخصوصاً إذا كانت هذه المشروعات تمثل جانباً حيوياً يدعم الجهود التنموية في البلاد.

لدينا 50 جهازاً لتسليم البطاقة الذكية وسيكون هناك من 15 إلى 20 جهازاً في كل محافظة

اتحاد المصارف وافق على مشروع الربط بين البنوك والتواصل الإلكتروني باستخدام البنية التحتية للمفتاح العام والتوقيع الالكتروني

وستبدأ المرحلة التجريبية بثلاثة بنوك أساسية

نتتظر مبادرات الجهات الحكومية للتوسع في استخدامات البطاقة الذكية وزيادة تطبيقاتها

ندعم مختلف الجهات والمؤسسات على مستوى الدولة كمتخذي القرار والمخططين ومنفذي المشاريع

تجريبياً للربط بين بعض البنوك لتبادل الملفات والتواصل الإلكتروني باستخدام البنية التحتية للمفتاح العام والتوقيع الإلكتروني وبالعمل تمت الموافقة على المشروع من قبل اتحاد المصارف وبالعمل تم عقد عدد من الاجتماعات الفنية مع الجهات المختصة في البنوك وسنبدأ المشروع بثلاثة بنوك أساسية لتجربته ومن ثم يطبق على باقي البنوك.

الدور الحيوي للهيئة يحتم عليها نوعاً من الجهوزية العالية لتحقيق الأهداف المطلوبة، كيف تحققون ذلك؟

وما أبرز مساهمات الهيئة ومشاريعها في الجهد التنموي الموحد للبلاد؟

● إن واقع غنى الهيئة العامة للمعلومات المدنية بالمعلومات الحديثة والدقيقة جعل منها مقصدا ومرجعاً لأصحاب القرار والمهتمين بالتخطيط الاقتصادي والاجتماعي للاستفادة منها كبنك معلومات استراتيجي ومن هذا المنطلق نشارك وبفاعلية في الخطة التنموية الموحد للبلاد من خلال عدد من المشروعات الهامة منها استكمال مراحل مشروع البطاقة الذكية، الإصدار الفوري للبطاقة الذكية، الرضا الألي مع قواعد البيانات لبعض أجهزة الدولة ومؤسساتها ذات الطابع الاجتماعي والاستراتيجي للاستفادة منها كبنك معلومات استراتيجي ومن هذا المنطلق نشارك وبفاعلية في الخطة التنموية الموحد للبلاد من خلال عدد من المشروعات الهامة منها استكمال مراحل مشروع البطاقة الذكية، الإصدار الفوري للبطاقة الذكية، الرضا الألي مع قواعد البيانات لبعض أجهزة الدولة ومؤسساتها ذات الطابع الاجتماعي والاستراتيجي للاستفادة منها كبنك معلومات استراتيجي ومن هذا المنطلق نشارك وبفاعلية في الخطة التنموية الموحد للبلاد من خلال عدد من المشروعات الهامة منها استكمال مراحل مشروع البطاقة الذكية، الإصدار الفوري للبطاقة